وزارة الطاقة
MINISTRY OF ENERGY

النشرة الصباحية

الأحد، 11 يونيو 2023

أخبار الطاقة

النفط يسجل ثاني انخفاض أسبوعي وسط شكوك نمو الطلب

الجبيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

الرياض

تراجعت أسعار النفط أكثر من دولار للبرميل في إغلاق الأسبوع أمس الأول الجمعة لتسجل ثاني انخفاض أسبوعي على التوالي، حيث أضافت بيانات صينية مخيبة للآمال إلى الشكوك بشأن نمو الطلب بعد قرار المملكة العربية السعودية في نهاية الأسبوع خفض الإنتاج.

وهبطت العقود الآجلة لخام برنت 1.17 دولار، أو 1.5 بالمئة، لتبلغ عند التسوية 74.79 دولارا للبرميل، في حين نزل خام غرب تكساس الوسيط الأميركي 1.12 دولار، أو 1.6 بالمئة، إلى 70.17 دولارا للبرميل.

وخسر كلا المعيارين القياسيين أكثر من ثلاثة دولارات يوم الخميس بعد تقرير إعلامي عن أن الاتفاق النووي بين الولايات المتحدة وإيران وشيك وسيؤدي إلى مزيد من الإمدادات، وقلصت الأسعار خسائرها بعد أن نفى كلا البلدين التقرير، منهيا على انخفاض دولار للبرميل.

وقال جيوفاني ستونوفو المحلل في يو بي اس «تحركات الأسعار يوم الجمعة تظهر مدى هشاشة النفط». وقال «إن الخفض السعودي للإنتاج ساهم برفع الأسعار بشكل طفيف، ثم شهدت الأحاديث عن احتمال عودة البراميل الإيرانية انخفاضا كبيرا، ومن المرجح أن يظل المستثمرون على الهامش حتى يصبح واضحا انخفاض مخزونات النفط بشكل أكبر».

وارتفعت أسعار النفط في وقت مبكر من الأسبوع، مدعومة بتعهد السعودية في نهاية الأسبوع بخفض مزيد من الإنتاج على رأس التخفيضات التي تم الاتفاق عليها في وقت سابق مع منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) وحلفائها، ومع ذلك، أثر ارتفاع مخزونات الوقود الأميركية وبيانات الصادرات الصينية الضعيفة على الأسواق.

وقال روب هاوورث، كبير محللي الاستثمار في بنك يو إس بانك: «مع تقدمنا في موسم القيادة الصيفي في النصف الشمالي من الكرة الأرضية، سيكون الطلب عاملاً رئيساً في تحديد ما إذا كان يجب أن تدفع المخزونات المحدودة الأسعار إلى الأعلى، أو أن الطلب الضعيف يؤدي إلى انخفاض الأسعار».

وتراجعت أسعار المصانع في الصين بأسرع وتيرة منذ سبع سنوات في مايو وأسرع من التوقعات، حيث ألقى تعثر الطلب بثقله على قطاع التصنيع المتباطئ وألقى بظلاله على الانتعاش الاقتصادي الهش.

ويتوقع بعض المحللين ارتفاع أسعار النفط إذا أوقف مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأميركي رفع أسعار الفائدة مؤقتًا في اجتماعه القادم خلال الفترة من 13 إلى 14 يونيو. وقال محللون إن قرار مجلس الاحتياطي الفيدرالي قد يؤثر أيضًا على الخطوة التالية للسعودية.

وقال كريج إيرلام المحلل في شركة أواندا للبيانات والتحليلات النفطية «الشيء المهم هو أنه على الرغم من هذه التغييرات المرتقبة في انتاج السعودية والولايات المتحدة وإيران، إلا أن النفط لا يزال أقل من 80 دولارا، وما سيأتي بعد ذلك قد يعتمد على بيانات التضخم وقرارات أسعار الفائدة خلال الأسابيع المقبلة».

وقالت انفيستنق دوت كوم، أنهت أسعار النفط الخام تعاملات يوم الجمعة على انخفاض أكبر مما كانت عليه قبل اجتماع مطلع الأسبوع الماضي لأكبر منتجي النفط في العالم، حيث حاولت المملكة العربية السعودية مرة أخرى «مفاجأة» السوق بخفض الإنتاج.

وبعد ارتفاع عابر بنحو 3 ٪ يوم الأحد وانتعاش آخر بنسبة 1 ٪ يوم الأربعاء، تراجعت أسعار النفط الخام بشكل كبير الأسبوع الماضي، وشوه الجانب السلبي جزئيا بتقرير يوم الخميس بشأن اتفاق نووي بين الولايات المتحدة وإيران يمكن أن يوجه بشكل شرعي بعض النفط الخاضع للعقوبات من طهران إلى السوق.

وأدت المخاوف بشأن الطريقة التي سيذهب بها مجلس الاحتياطي الفيدرالي مع قراره بشأن سعر الفائدة الأسبوع المقبل، على الرغم من الرهانات على أن البنك المركزي سيختار على الأرجح البقاء بعد 10 زيادات بدون توقف، أدت أيضا إلى تهميش المتداولين من اتخاذ المزيد من الرهانات الصعودية.

واستقر خام غرب تكساس الوسيط المتداول في نيويورك، يوم الجمعة عند 70.17 دولارًا للبرميل، بانخفاض 1.12 دولار، أو 1.6 ٪، خلال اليوم، وبلغ ذروته عند 74.31 دولارًا خلال الأسبوع، قبل أن ينخفض إلى 69.09 دولارًا. وأنهى مؤشر الخام الأميركي الأسبوع بخسارة 2.2 ٪ إضافة إلى انخفاض الأسبوع السابق بنسبة 1.3 ٪.

بينما أنهى خام برنت المتداول في لندن رسميًا جلسة يوم الجمعة في نيويورك عند 74.79 دولارًا، بانخفاض 1.17 دولارًا أو 1.5 ٪ خلال اليوم. وكان أعلى سعر لبرنت خلال الأسبوع 78.23 دولارًا، في حين كان أدنى مستوى 73.61 دولارًا. ومثل خام غرب تكساس الوسيط، أغلق مؤشر الخام العالمي منخفضًا للأسبوع الثاني على التوالي، مع انخفاض بنسبة 1.8 ٪ جاء على قمة انخفاض الأسبوع الماضي بنسبة 1.1 ٪.

وقال المحلل كريج إرلام: «لقد كان أسبوعا متقلبًا لأسعار النفط، بدأ بالارتفاع المفاجئ على خلفية خفض إنتاج المملكة العربية السعودية مليون برميل وانتهاء برفض الولايات المتحدة وإيران إبرام اتفاق نووي مؤقت أدى إلى انخفاض الأسعار يوم الخميس». وقال «هذه أسواق متوترة للغاية على خلفية تدهور التوقعات الاقتصادية». وأشار إيرلام أيضًا إلى أن خفض الإنتاج السعودي كان له تأثير ضئيل على السعر النهائي للنفط.

ومع أحدث مناوراتها بشأن الإنتاج، تتعهد المملكة العربية السعودية فعليًا بإزالة نحو 2.5 مليون برميل يوميًا من إنتاجها منذ أكتوبر، مقابل التدفق العادي البالغ 11.5 مليون برميل. وجاءت الخطوة السعودية بعد أن قرر شركاؤها الاثني عشر في منظمة البلدان المصدرة للنفط، أوبك، وعشرة حلفاء آخرين، بما في ذلك روسيا، في تحالف أوبك + الحفاظ على الإنتاج.

وقال جون كيلدوف الشريك في صندوق التحوط «أجين كابيتال» في نيويورك: «سيكون لهذه التخفيضات في الإنتاج تأثير أكبر بكثير إذا تم تنفيذها باعتدال».

وقالت شركة خدمات الطاقة بيكر هيوز يوم الجمعة إن شركات الطاقة الأميركية خفضت هذا الأسبوع

عدد منصات النفط والغاز الطبيعي العاملة للأسبوع السادس على التوالي للمرة الأولى منذ يوليو 2020. وانخفض عدد منصات النفط والغاز، وهو مؤشر مبكر للإنتاج المستقبلي، بواقع واحد إلى 695 في الأسبوع المنتهي في 9 يونيو، وهو أدنى مستوى منذ أبريل 2022، وارتفعت منصات النفط الأميركية بواحدة إلى 556 هذا الأسبوع، في حين انخفضت حفارات الغاز اثنين إلى 135، وهو أدنى مستوى لها منذ مارس 2022.

وقال مزود البيانات إنفيروس، الذي ينشر بيانات عدد منصات الحفر الخاصة به، إن عمال الحفر قطعوا تسعة حفارات في الأسبوع المنتهي في 7 يونيو، مما أدى إلى خفض العدد الإجمالي إلى 750. وقد أدى ذلك إلى خفض العدد إلى نحو 33 منصة في الشهر الماضي وانخفض بنسبة 9 ٪ على أساس سنوي.

وتم تقييد إنتاج النفط بسبب ارتفاع تكاليف العمالة والمواد التي قلصت هوامش الربح ومطالب المستثمرين للحد من الإنفاق، بحسب بيث ماكدونالد، نائب الرئيس التنفيذي في شركة بايونير ناتشورال ريسورسز، ثالث أكبر منتج في بيرميان، أكبر احواض الصخر الزيتي بالولايات المتحدة.

وقال ماكدونالد «هذا الضغط على الهامش يمنع بالفعل شركات الاستكشاف والإنتاج الأميركية من المضي قدما بطريقة مهمة» على الرغم من تحركات أوبك.

وعلى الرغم من تخفيضات الإنتاج من قبل منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) والمملكة العربية السعودية وروسيا، تراجعت العقود الآجلة للنفط الأميركي بنحو 12 بالمئة حتى الآن هذا العام بعد أن ارتفعت نحو سبعة بالمئة في 2022.

في غضون ذلك، تراجعت العقود الآجلة للغاز الأميركي بنحو 49 ٪ حتى الآن هذا العام بعد ارتفاعها بنحو 20 ٪ العام الماضي، وقال محللون في بنك جولدمان ساكس في مذكرة هذا الأسبوع «الانخفاض الحاد الأخير في عدد الحفارات يتوافق مع توقعاتنا بأن المنتجين سيواصلون الاستجابة لأسعار الغاز المنخفضة بخفض الاستثمار».

وعلى الرغم من بعض الخطط لخفض عدد الحفارات، لا يزال إنتاج الخام الأميركي في طريقه للارتفاع

مـن 11.9 مليـون برميـل يوميًا في عام 2022 إلى 12.6 مليون برميل يوميًا في عام 2023 و12.8 مليون برميـل يوميًـا فـي عـام 2024، وفقًا لتوقعات من إدارة معلومات الطاقة الأميركيـة في يونيو، ويقارن ذلك مع رقم قياسـي بلغ 12.3 مليون برميل يوميًا في عام 2019.

فـي وقـت، كان إنتـاج الغاز في الولايات المتحدة في طريقه للارتفاع من مسـتوى قياسـي بلغ 98.13 مليار قدم مكعب في اليوم في عام 2022 إلى 102.74 مليار قدم مكعب في اليوم في عام 2023 و103.04 مليار قدم مكعب في اليوم في عام 2024، وفقًا لتقديرات إدارة معلومات الطاقة.

وقالت وزارة الطاقة الأميركية يوم الجمعة إنها منحت عقود توريد لخمس شركات لتسليم 3.1 مليون برميل من النفط الخام إلى الاحتياطي البترولي الاسـتراتيجي في أغسـطس بمتوسـط سـعر 73 دولارا للبرميل، وكانـت وزارة الطاقـة قـد أعلنت عن خطة الشـراء في مايو كخطوة لإعادة ملء مخـزون الطوارئ بعد إصدار قياسـي في أعقاب الغزو الروسي لأوكرانيا العام الماضي.

وقالت وزارة الطاقة الأميركية: «يتم شـراء هذه الثلاثة ملايين برميل بمتوسـط سـعر يبلغ نحو 73 دولارًا للبرميـل، وهـو أقـل مـن متوسـط نحـو 95 دولارًا للبرميـل الـذي تـم بموجبـه بيع خـام احتياطـي البترول الاسـتراتيجي فـي عـام 2022، مما يضمن صفقـة جيدة لدافعـي الضرائب».

وقالت الوزارة في وقت سابق إنها ستبدأ في إعادة شراء النفط إلى الاحتياطي عندما تكون الأسعار عند أو أقل من 72 دولارًا للبرميل. وتم تداول العقود الآجلة للخام الأميركي القياسي عند نحو 70 دولارًا للبرميل يوم الجمعة.

وقالت الوزارة أيضًا إنها أطلقت طلبًا جديدًا للحصول على 3 ملايين برميل أخرى لتسليمها إلى موقع بيج هيل الخاص بالمخزون في سبتمبر. وقالت إنه من المقرر أن تصل العطاءات بحلول 20 يونيو على أن يتم منحها بحلول نهاية الشهر.

وأجرت إدارة الرئيس الأميركي، جو بايدن العام الماضي أكبر عملية بيع على الإطلاق من احتياطي البترول

الاستراتيجي بلغت 180 مليون برميل، كجزء من استراتيجية لتحقيق الاستقرار في أسواق النفط المتصاعدة ومكافحة ارتفاع أسعار الضخ في أعقاب الغزو الروسي لأوكرانيا.

وأثارت عملية البيع غضب الجمهوريين الذين اتهموا الإدارة بترك الولايات المتحدة بمخزون احتياطي ضعيف للغاية بحيث لا يمكنها الاستجابة بشكل مناسب لأزمة الإمداد في المستقبل. ورفعت المبيعات مخزون احتياطي البترول الاستراتيجي إلى نحو 372 مليون برميل، وهو أدنى مستوى منذ عام 1983، وهو ما يقل قليلاً عن 20 يومًا من التغطية بمعدلات الاستهلاك الحالية في الولايات المتحدة.

توقع تراجع أسواق الإيثيلين العالمية في 2023 وسط زيادة العرض وضعف الطلب

الجبيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

الرياض

قالت مصادر في السوق البتروكيميائية: إن أسواق الإيثيلين العالمية من المتوقع أن تنتهي عام 2023 على انخفاض وسط استمرار تباطؤ الطلب على مشتقات المصب الذي فشل في الانتعاش بشكل موسمي خلال الربع الثاني من عام 2023. ولا تزال أسواق التعبئة والتغليف الرئيسية معطلة بسبب تعثر الطلب وتقلب أسعار النفط التي تضغط على الهوامش في أوروبا وآسيا التي تعتمد على النافثا، بينما تتبنى الولايات المتحدة والشرق الأوسط مزايا أسعار لقيم الإيثان الأرخص سعراً.

وقالت مصادر: إن الأسواق العالمية تواصل تطلعها إلى الصين بحثاً عن علامات على انتعاش الطلب المحلي، مما قد يقلل الصادرات الصينية ويمكّن من زيادة الطلب على المصب، مما قد يدعم الإيثيلين. ومع ذلك، فإن هذا الانتعاش لم يظهر بعد، وإضافات سعة الإيثيلين المقرر تدشينها ستسعى إلى إيجاد جيوب ضعيفة من الطلب، حسبما ذكرت المصادر.

وقال متعامل في شمال شرق آسيا: «أشعر أن السوق سيعتمد بشدة على الاقتصاد الصيني، لكن الانتعاش حتى الآن أبطأ بكثير مما كنا نتوقعه». «ويبدو أنه لا توجد العديد من العوامل الصعودية حتى في النصف الثاني من هذا العام».

بالإضافة إلى ذلك، كان من المتوقع أن تتجاوز سعة إنتاج الإيثيلين، البالغة 45 مليون طن التي ستتم إضافتها خلال الفترة 2020-2024، منها 25 مليون طن في الصين وحدها، الطلب بأكثر من 9 ٪، وفقًا لبول جو، محلل بيانات كيميكلز انسايت لآسيا والمحيط الهادي، وهي جزء من ستاندرد آند بورز العالمية، ومع بدء الإنتاج الجديد في آسيا، لا تزال أوروبا تواجه تحديًا خاصًا بسبب تقلب تكاليف الطاقة والمرافق الأولية. وعلى الرغم من انخفاض معدلات التضخم الرئيسية، كان من المتوقع أن يظل الصراع بين روسيا

وأوكرانيا يمثل عبئًا على الاقتصاد الكلي العالمي.

سوق الإيثيلين في أوروبا

كما شوهد سوق الإيثيلين في أوروبا تحت ضغط من ضعف الطلب وزيادة العرض في النصف الثاني من عام 2023 حيث فشلت شهية الشراء في الارتفاع كما كان متوقعًا خلال النصف الأول من عام 2023، وفي اتجاه المصب، ظلت أسعار أحادي إيثيلين جلايكول الأوروبية منخفضة تاريخيًا وفي معظم الحالات، أقل من مستويات التكلفة النقدية، وكان طلب المصب على البولي إيثيلين تيريفثاليت أيضاً ضعيفًا تاريخيًا، حيث يتطلع المستهلكون إلى الاقتصاد وسط ارتفاع تضخم المواد الغذائية وأسعار الفائدة، وقال تاجر أوروبي: «لست متفائلاً حيث إن الكميات المنخفضة، وسعر النافثا، وهذه الواردات تتدفق، والمنتجون لا يزالون في وضع باهظ الثمن». ويتوقع الموردون الأوروبيون أيضًا مزيدًا من الضغوط من تدفقات الإيثيلين ومشتقاته الأمريكية التي يتم تغذيتها بالإيثان.

وأدت معدلات المشتقات المنخفضة في الولايات المتحدة إلى إتاحة المزيد من الإيثيلين للتصدير، وتعمل محطة تصدير الإيثيلين، التي تبلغ طاقتها مليون طن متري في السنة على ساحل خليج تكساس، بنسبة 120 ٪ إلى 125 ٪ من السعة خلال معظم عام 2022، وتعمل الشركة على توسيع سعة المحطة بنسبة 50 ٪ في النصف الثاني من عام 2023، وستضيف 50 ٪ أخرى بحلول عام 2026.

ويمكن أن تؤدي تكاليف الشحن المرتفعة لحمولات الإيثيلين الفوري إلى تضييق هذه الميزة السعرية وإغلاق نوافذ المراجحة في بعض الأحيان، لكن البائعين الأمريكيين توقعوا التغلب على هذه العقبات. وكان من المتوقع أن تدعم ميزة الإيثان إنتاج أحادي إيثيلين جلايكول القوي في المصب أيضًا على الرغم من ضعف الطلب على تعبئة زجاجات البولي إيثيلين تيريفثاليت.

واكتسبت الصين، أكبر مستهلك عالمي لأحادي إيثيلين جلايكول، شعبية كوجهة تصدير، على الرغم من إضافات السعة الهائلة التي تهدف إلى زيادة الاكتفاء الذاتي. ومع ذلك، فإن الهوامش الضعيفة في آسيا أعاقت الإنتاج، مما جعل الواردات الأمريكية أكثر جاذبية، حسبما ذكرت المصادر.

ومن المتوقع أن تستمر صادرات أحادي إيثيلين جلايكول الأمريكية إلى أوروبا عند مستويات منخفضة وسط رسوم مكافحة الإغراق التي تتراوح من 3 ٪ إلى 60 ٪، اعتماداً على الشركة. ومن المتوقع أيضاً أن يستمر العرض الزائد باستثناء حدوث اضطراب كبير مثل إعصار قادم إلى الشاطئ على ساحل الخليج الأمريكي، حيث يتركز إنتاج أحادي إيثيلين جلايكول. ومع ذلك، أشارت المصادر إلى أن الإنتاج في الربع الثاني من عام 2023 فاق الطلب، لذلك يجب أن تكون المخزونات كافية لتعويض الانقطاعات.

وفي آسيا، يتوقع المشاركون في سوق الإيثيلين استمرار الوضع الراهن لسوق الإيثيلين الذي يعاني من فائض في العرض والذي لا معنى له وسط طلب ضعيف وسط أسعار الفائدة المرتفعة، وأسعار المنبع المتقلبة، والانتعاش المحلي البطيء في الصين.

وقال متعاملون: إن أسواق أحادي إيثيلين جلايكول الآسيوية شهدت أيضًا استمرار ضعف هوامش الربح وعدم اليقين الاقتصادي. وقالت المصادر: إن الموردين قالوا إن معدلات الإنتاج المنخفضة في آسيا ستستمر حتى تقوى الهوامش، مع بقاء الإنتاج منخفضًا خلال السنوات القليلة المقبلة. وقالت مصادر: إن مصانع أحادي إيثيلين جلايكول يمكن أن تنتقل من التخفيضات الاقتصادية إلى الإغلاق الدائم للقدرة الإنتاجية للمحطات القديمة غير الفعالة حيثما أمكن ذلك.

وقال المتعاملون: إن الإضافات المرتقبة لطاقة أحادي إيثيلين جلايكول في عام 2023 يمكن أن تلغي مثل هذه التبريرات، لكن الشركات الناشئة الجديدة قد تتأخر في ظل الاقتصاد الكلي الهش والتضخم. وقال مصدر: إن الطلب على المنسوجات المصبّة وزجاجة البولي إيثيلين تيرفثالات تباطأ في إمدادات أحادي إيثيلين جلايكول. وقال مراقبو السوق: إن وحدات أحادي إيثيلين جلايكول القائمة على الفحم موجودة بالفعل ويمكن أن تبدأ بمعدل أقل، بالنظر إلى الاستثمار الذي تم وضعه بالفعل.

وتحتل عملاقة البتروكيميائيات في العالم، شركة سابك، المرتبة الثانية بالعالم في إنتاج جلايكول الإيثيلين الأحادي بطاقة تصل إلى 7,5 ملايين طن متري سنوياً، وعادة ترتفع أسعار هذا المنتج نتيجة لارتفاع أسعار المادة الأولية النافثا.

وتمتلك سابك مشروعاً مشتركاً عملاقاً مع شركة إكسون موبيل في ساحل الخليج الأمريكي ويضم وحدة تصنيع لإنتاج جلايكول الإيثيلين الأحادي بطاقة 1.1 مليون طن متري سنوياً، إضافة لوحدتين للبولي إيثيلين بطاقة مجتمعة 1.3 مليون طن متري سنوياً.

بينما تعتبر الشركة الشرقية للبتروكيميائيات، «شرق»، التابعة لـ«سابك» أكبر مجمع مفرد في العالم لإنتاج جلايكول الإيثيلين بطاقة تزيد على 2 مليون طن متري سنوياً في 4 مصانع. إضافة إلى إنتاج شركات «سابك» الأخرى وتشمل «كيان السعودية»، و«ينساب»، وشركة الجبيل المتحدة للبتروكيميائيات «المتحدة» والتي أضافت ثلاثة مصانع لإنتاج جلايكول الإيثيلين بطاقة 800 ألف طن متري سنوياً وتشمل مصنع جلايكول الإيثيلين الأحادي «المرحلة الثالثة» بطاقة إنتاجية سنوية تبلغ 700 ألف طن، ومصنع جلايكول الإيثيلين الثنائي بطاقة سنوية 97 ألف طن، ومصنع جلايكول الإيثيلين الثلاثي بطاقة سنوية 5.7 آلاف طن.

وذكرت سابك في تقرير 2022، قد يكون من الصعب التنبؤ بما سيكون عليه أداء صناعة البتروكيميائيات خلال عام 2023م نظر لحالة عدم اليقين المقترنة بأوضاع النفط الخام والغاز الطبيعي وأحوال الأسواق المالية.

الإبراهيم: نعمل على تحقيق الحلم العربي «السوق العربية المشتركة للكهرباء»

الخبر - إبراهيم الشيبان

الرياض

أكد جاسم البديوي، الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، أن ما تحقق من إنجازات لدول المجلس سواء في السوق الخليجية المشتركة أو التكتل الاقتصادي لدول المجلس أو الربط السككي المرتقب بين هذه الدول أو الربط الكهربائي كمشاريع استراتيجية يثبت سلامة النهج الذي اختطه قادة دول مجلس التعاون الذين أسسوا لهذه المنظومة الخليجية بتأسيس مجلس التعاون الخليجي في مطلع الثمانينات الميلادية وسعة الأفق لدى هؤلاء القادة، حيث نشهد اليوم نتاج ما أسس له أولئك القادة ومن ذلك مشروع الربط الكهربائي الخليجي.

وأضاف البديوي، في تصريحات صحفية بعد حفل بدء تنفيذ الربط الكهربائي بين هيئة الربط الكهربائي الخليجي وجمهورية العراق، يوم (الخميس)، أن التصدير لخارج دول المجلس خطوة متقدمة، تؤكد الفائدة الكبيرة لهذا المشروع، بعد أن تحققت لدول مجلس التعاون الموثوقية العالية لتدفق الطاقة الكهربائية في كل دول المجلس والإمكانيات العالية لتغطية أي نقص للطاقة في حالات الطوارئ في كل الدول الأعضاء، منوها بالخبرة الكبيرة التي تتمتع بها دول مجلس التعاون الخليجي في مجال الربط الكهربائي والقدرة الكبيرة على تصدير الفائض إلى الدول الأخرى.

ولفت البديوي، إلى أن المواطن الخليجي يسعد بهذه الإنجازات التي تحققت في ظل منظومة مجلس التعاون الخليجي، مشيرا إلى أن الربط الكهربائي مع جمهورية العراق يتم أساساً في إطار الأخوة مع شعب العراق الشقيق، حيث تم تمويل المشروع عبر مؤسسات تمويل خليجية، مبيناً أن العراق سيكون مركزا للانطلاق بالطاقة الكهربائية لدول أخرى مستقبلا، وهو ما يجري الإعداد له، وأن نجاح مشروع المرحلة الأولى بالعراق سيؤدي إلى تسارع المراحل الأخرى.

فيما أشار المهندس زياد الرزيج، وزير الكهرباء بجمهورية العراق، أن مشروع الربط الخليجي بتزويد العراق بالطاقة الكهربائية ابتداء من جنوب العراق يقع ضمن التنفيذ العملي للمشاريع التي أقرها مجلس الوزراء بجمهورية العراق، مشيرا إلى أن الانتهاء من المرحلة في تزويد جنوب العراق بـ500 ميغاواط سيعقبه

مباشرة الربط مع الشبكة العراقية ليصل حجم الطاقة إلى نحو 2000 ميغاواط، وقال إن وزارة الكهرباء العراقية ستطرح في شهر يوليو المقبل خمس فرص في الطاقة المتجددة منها أربع فرص استثمارية للمستثمرين الدوليين في مجال الطاقة الشمسية بطاقة 2000 ميغاواط وبمعدل 500 ميغاواط لكل فرصة، بالإضافة إلى فرصة واحدة في طاقة الرياح بقدرة 500 ميغاواط.

ولفت الوزير العراقي إلى أن مشروع تزويد العراق بالطاقة من الشبكة السعودية عبر محطة عرعر بشمال المملكة وحتى مدينة اليوسفية جنوب مدينة بغداد بطاقة 900 ميغاواط يقع ضمن التعاون الثنائي بين العراق والسعودية، ونحن الآن في طور اختيار الشركة الاستشارية بعد إنجاز الاتفاقية وبعد التعاقد معها سنكون معنيين بفتح الاعتمادات وإيجاد المبالغ اللازمة للشركة الاستشارية، لتقوم هذه الشركة فيما بعد بإجراء الدراسات الشاملة للمشروع وأفضل التوجهات لتنفيذه، فيما سيقوم الإخوة في السعودية من جانبهم بالتعاقد فيما يخص المشروع في داخل المملكة.

وأشار الوزير العراقي، إلى أن توقيع الاتفاقيات يؤكد بأن العراق بدأ مرحلة جديدة في العلاقة مع دول الخليج الشقيقة من خلال الربط الكهربائي الذي سيشهد تطورا كبيرا في المراحل المقبلة، حيث ستبدأ كل مرحلة وتنتهي بحسب المخطط لها، مبيناً أن هذه الاتفاقيات تعطي رسائل واضحة عن بداية مرحلة من تبادل الخبرات والعمل المشترك، مضيفاً أن العراق يتفاوض أيضا مع شركات سعودية تعمل في مجالات الطاقة الشمسية وطاقة الرياح والطاقة المتجددة عموما بغرض تنفيذ مشاريع بالعراق والاستفادة من خبراتها وامكانياتها.

وأكد الرئيس التنفيذي بهيئة الربط الكهربائي الخليجي المهندس أحمد الإبراهيم، في لقاء مع «الرياض»، أن هيئة الربط الكهربائي الخليجي ووزارات الطاقة بدول مجلس التعاون خلقت منصة لتبادل الطاقة منذ 2016م، وهو ما يقودنا لتحقيق الحلم العربي بعد الربط مع العراق ومن ثم الأردن ومصر وهو «السوق العربية المشتركة للكهرباء»، لافتا أن الخطة القادمة للربط خارج منظومة دول مجلس التعاون الخليجي هي الربط مع الأردن ومصر، ونحن الآن في دراسة الجدوى النهائية للربط للوصول إلى أوروبا.

وأشار أن هيئة الربط تقود تحالفات الطاقة المتجددة وإدماج مصادر الطاقة المتجددة داخل شبكات الكهرباء بدول المجلس التي لديها خطط طموحة ومشاريع بإنتاج الطاقة الكهربائية بالطاقة المتجددة وفق أفضل التقنيات لرؤى أصحاب الجلالة والسمو قادة مجلس التعاون.

وكشف عن التوجه لزيادة حجم الاستثمار في الشبكات الكهربائية الخليجية بنحو 1,5 مليار دولار خلال السنوات الثلاث المقبلة، لافتا إلى أن تلك الاستثمارات تسهم في دعم ثلاثة مشاريع ضخمة تتمثل في

توسعة الربط الكهربائي مع دولة الكويت وتوسعة الربط الكهربائي مع دولة الإمارات والربط المباشر مع سلطنة عمان، مؤكدا، أن زيادة الاستثمار في الشبكات الكهربائية الخليجية ستزيد القدرة الاستيعابية للربط الكهربائي مع تلك الدول الخليجية.

وقال إن الهيئة تخطط لرفع حجم الاستثمارات في الشبكات الخليجية خلال السنوات -5 7 المقبلة لدعم بقية الشبكات الخليجية، مقدرا حجم تلك الاستثمارات بنحو -1 2 مليار دولار، مشيرا إلى أن شبكة الربط الكهربائي تحتاجها كافة الدول لاعتمادها على الشبكة، مقللا في الوقت نفسه من المخاطر في الاستثمار في الطاقة الكهربائية، ومؤكدا، أن جميع الاستثمارات في الشبكة ستعود بالفائدة على الدول الأعضاء، بالإضافة إلى توفير التكلفة الاستثمارية والتكلفة الإنتاجية للطاقة.

وألمح الإبراهيم، إلى أن الهيئة تدعم المحتوى الخليجي، وكذلك دعم سياسات التوطين في دول مجلس التعاون، مؤكدا، أن الهيئة تضع اشتراطات في كافة العقود لدعم المحتوى الخليجي، وفيما يتعلق بالمعايير التي اشترطتها الهيئة على الشركات المنفذة لمشروع الربط الكهربائي مع العراق، أوضح أن الهيئة تطبق جميع المعايير العالمية، والتي تتماشى مع متطلبات شركات دول مجلس التعاون، مشيرا إلى وجود تنسيق دائم للحصول على أفضل الشركات المنفذة للمشاريع، وموضحا، أن الهيئة تضع ملف التضخم في الاعتبار في جميع المشاريع التي تنفذها، معترفا، أن السوق العالمي يواجه ارتفاعا كبيرا بنسبة 20 ٪ - 40 ٪ في قيمة المواد وأسعار المشاريع، كاشفا عن وضع خطة مدروسة للتغلب على الارتفاع الكبير في قيمة المواد الخام في شبكات الطاقة الكهربائية.

وأشار إلى أن محطة الوفرة ستكون إحدى محطات الربط الكهربائي على غرار المحطات الكهربائية في الدول الأعضاء، حيث ستكون تحت إشراف هيئة الربط الكهربائي، مضيفا، أن محطة الوفرة تعتبر أكبر محطة باعتبارها نقطة ربط مع دولة الكويت للحصول على طاقة بنحو 3000 ميغاواط، بالإضافة لكونها نقطة ربط مع جمهورية العراق.

وحول مذكرة التفاهم الموقعة بين الهيئة والمختبر الخليجي، أوضح أن المذكرة تتضمن قيام المختبر الخليجي بخدمات للهيئة بخصوص مشروع الربط الكهربائي مع العراق، من خلال إجراء اختبار الأجهزة والعوازل، مشيرا إلى أن نسبة مساهمة الهيئة في المختبر الخليجي بنحو 5 ٪، مؤكدا، وجود مفاوضات مع وزارة الكهرباء العراقية لقيام المختبر الخليجي بتأهيل الكوادر البشرية العراقية للعمل في المحطات داخل العراق.

مخاوف الركود تكبح مكاسب النفط .. مديرو الأموال يعززون رهاناتهم الصعودية

أسامة سليمان من فيينا

الاقتصادية

ال تقرير «ريج زون» النفطي الدولي أن النفط الخام سجل انخفاضا أسبوعيا بسبب استمرار مخاوف الطلب في السيطرة على معنويات السوق.

وأشار التقرير إلى استقرار خام غرب تكساس الوسيط بالقرب من 70 دولارا للبرميل ليغلق الأسبوع متدنيا، لافتا إلى تسجيل النفط انخفاضا أسبوعيا بنسبة 2 في المائة حتى مع التقلبات الجامحة التي انطلقت بسبب تباين العناوين الدولية.

وأوضح أن النفط انخفض لفترة وجيزة إلى ما دون 70 دولارا متراجعا ما يقرب من 5 في المائة في أقل من ساعة، على خلفية تقارير في وسائل الإعلام تفيد بأن الولايات المتحدة وإيران تحرزان تقدما في المحادثات النووية -سرعان ما تنصل منها المسؤولون الحكوميون- بينما تعافت الأسعار إلى حد كبير.

وأشار التقرير إلى انخفاض مؤشر النفط الأمريكي بنحو 14 في المائة من ذروة منتصف نيسان (أبريل) وسط إشارات على أن تعافي الصين يتباطأ وأن الولايات المتحدة ستحتاج إلى الاستمرار في رفع أسعار الفائدة لكبح جماح التضخم وأيضا كانت صادرات الخام الروسية أكثر مرونة مما كان متوقعا، ما زاد من المعروض، مضيفا أنه على الرغم من ضعف سعر النفط الثابت كان هناك القليل من وميض المشاعر الصعودية، حيث عزز مديرو الأموال رهاناتهم الصعودية على خام برنت إلى أعلى مستوى في ستة أسابيع في الأسبوع المنتهي في 6 حزيران (يونيو).

ونوه إلى رفع إدارة معلومات الطاقة الأمريكية متوسط توقعاتها للأسعار الفورية لخام برنت لعامي 2023 و2024 في أحدث توقعاتها للطاقة على المدى القصير حيث تتوقع إدارة معلومات الطاقة أن يبلغ متوسط

سعر خام برنت 79.54 دولار للبرميل هذا العام و83.51 دولار للبرميل في العام المقبل.

ولفت التقرير إلى تراجع أسعار النفط الخام في أيار (مايو) مع استمرار حالة عدم اليقين بشأن الظروف الاقتصادية في الحد من التوقعات بشأن نمو الطلب العالمي على النفط، مشيرا إلى أنه على الرغم من الضعف الأخير في أسعار النفط خلال أيار (مايو) نتوقع أن تنخفض مخزونات النفط العالمية في كل ربع بدءا من الربع الثالث من 2023 حتى الربع الثالث من 24 وهو ما نتوقع أن يضع ضغطا تصاعديا تدريجيا على أسعار النفط.

وأضاف التقرير أن إدارة معلومات الطاقة تتوقع أن تنخفض مخزونات النفط العالمية بشكل طفيف في 2024 مقارنة بالشهر الماضي التي توقعت نمو المخزون بمقدار 0.3 مليون برميل يوميا.

من جانبه، ذكر تقرير «أويل برايس» النفطي الدولي أن خفض إنتاج «أوبك+» وفر دفعة مبكرة لأسعار النفط الخام، لكن مخاوف الركود كبحت المكاسب، مشيرا إلى أن المخاوف الاقتصادية العالمية تضعف أسعار النفط وقد تعمقت بشأن الرياح الاقتصادية العالمية المعاكسة الأربعاء، ما أدى إلى محو المكاسب التي تحققت في وقت سابق من الأسبوع، حيث كانت الزيادة الأولية في أسعار النفط الخام الأمريكي غرب تكساس الوسيط بعد التزام السعودية بتخفيضات الإنتاج قصيرة الأجل.

وعد أن المخاوف من ركود يلوح في الأفق والقراءات الاقتصادية الكئيبة تضع غطاء على أسعار النفط، ما يعرقل جهود الحفاظ على الاستقرار، إضافة إلى ذلك كشفت تقارير من معهد البترول الأمريكي عن تراكم غير متوقع في مخزونات البنزين ونواتج التقطير الأمريكية، ما أثار مخاوف بشأن استهلاك الوقود، وقدرة أكبر مستهلك للنفط على الحفاظ على الطلب القوي. وأفاد التقرير باستمرار حركة الأسعار المتقلبة كرد فعل على المشاعر السلبية المحيطة بسوق النفط الخام.

من ناحية أخرى، وفيما يخص الأسعار في ختام الأسبوع الماضي، تراجعت أسعار النفط أكثر من دولار للبرميل الجمعة لتسجل انخفاضا للأسبوع الثاني على التوالي، إذ زادت بيانات صينية مخيبة للآمال من المخاوف المتعلقة بنمو الطلب بعد قرار السعودية خفض الإنتاج.

وتراجعت العقود الآجلة لخام برنت 1.17 دولار، أو 1.5 في المائة، عند التسوية إلى 74.79 دولار للبرميل، كما هبط خام غرب تكساس الوسيط الأمريكي 1.12 دولار، أو 1.6 في المائة، إلى 70.17 دولار للبرميل. وعلى أساس أسبوعي، سجل خام برنت خسائر بنسبة 1.6 في المائة في حين سجل خام غرب تكساس الأمريكي خسائر أسبوعية بنسبة 2 في المائة. وخسر الخامان القياسيان أكثر من ثلاثة دولارات الخميس. وارتفعت أسعار النفط في بداية الأسبوع بعد تعهد السعودية بتخفيضات كبيرة في الإنتاج إضافة إلى التخفيضات التي اتفقت عليها في وقت سابق مع منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) وحلفائها، لكن المكاسب تراجعت بعد ارتفاع مخزونات الوقود الأمريكية وبيانات ضعيفة عن الصادرات الصينية. ويتوقع بعض المحللين ارتفاع أسعار النفط إذا لم يرفع مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي سعر الفائدة في اجتماعه القادم في 13 و14 حزيران (يونيو). وقال محللون إن قرار مجلس الاحتياطي الفيدرالي قد يؤثر أيضا على الخطوة القادمة للسعودية. من جانب أخر، ذكر تقرير «بيكر هيوز» الأمريكي الأسبوعي المعني بأنشطة الحفر أن إجمالي عدد الحفارات النشطة في الولايات المتحدة انخفض بمقدار واحد هذا الأسبوع وانخفض بمقدار 53 خلال الأسابيع الخمسة الماضية.

وأشار التقرير إلى انخفاض إجمالي عدد الحفارات إلى 695 هذا الأسبوع - 38 منصة أقل من هذا الوقت من العام الماضي موضحا أن العدد الحالي هو 380 منصة أقل من عدد الحفارات في بداية عام 2019، قبل الوباء. ولفت إلى ارتفاع عدد الحفارات النفطية بواقع واحد هذا الأسبوع إلى 556 وانخفض عدد منصات الغاز بواقع اثنين ليصل إلى 135 كما انخفض عدد منصات الغاز الآن بمقدار 16 حفارا عما كان عليه قبل عام بينما انخفض عدد الحفارات النفطية بـ24 حفارا فيما بقيت الحفارات المتنوعة على حالها عند أربعة حفارات.

ونوه إلى انخفاض عدد الحفارات في حوض بيرميان بمقدار اثنين للأسبوع الثاني على التوالي، وهو الآن مجرد منصة واحدة أعلى من الوقت نفسه من العام الماضي بينما ظل عدد الحفارات في إيجل فورد كما هو.

وأشار إلى أنه على الرغم من اتجاه انخفاض نشاط الحفر ارتفعت مستويات إنتاج النفط الخام في الولايات المتحدة في الأسبوع المنتهي في 2 حزيران (يونيو) إلى 12.4 مليون برميل يوميا -وذلك وفقا لآخر تقديرات إدارة معلومات الطاقة الأسبوعية- وهو أعلى مستوى منذ نيسان (أبريل) 2020 موضحا أن مستويات الإنتاج الأمريكية مرتفعة الآن 500 ألف برميل في اليوم مقارنة بالعام الماضي.

أسعار الغاز والديزل في كوريا تتراجع للأسبوع السادس

الاقتصادية

ذكرت بوابة أسعار النفط «أوبينت»، التي تديرها شركة كوريا الوطنية للنفط، أن متوسط أسعار الغاز، الذي تم بيعه في مضخات بمختلف أنحاء البلاد، تراجع بواقع 10.1 وون، ليصل إلى 588.9 وون للتر، في الأسبوع الأول من حزيران (يونيو) الجاري، ما يمثل تراجعا للأسبوع السادس على التوالي. وذكرت شبكة «كيه.بي.إس.وورلد» الإذاعية الكورية الجنوبية أمس، أن سعر الديزل، تراجع بواقع 15.2 وون، الأسبوع الماضي، ليصل إلى 1406.1 وون، للتر، ما يمثل الأسبوع السابع على التوالي من التراجع.

ومنذ نهاية العام الماضي، تسعى كوريا للتوسع في مشاريع بناء محطات طاقة نووية خارج حدودها، إضافة لتعزيز أنواع أخرى من التجارة، وذلك ضمن مساعيها لتعظيم إيرادات الصادرات.

وأعلنت الحكومة، أنها ستبذل مزيدا من الجهود للفوز بمشاريع ضخمة لبناء محطات نووية في الخارج. ويأتي توجه الدولة للتوسع في بناء محطات طاقة نووية في الخارج ضمن خطة السياسات الخاصة بوزارة الصناعة للعام الجاري، في توقيت تتوقع فيه البلاد انخفاض صادراتها بنسبة 4.5 في المائة على أساس سنوي، بسبب تراجع أسعار أشباه الموصلات والأزمة الاقتصادية، وفق ما اطلعت عليه منصة الطاقة المتخصصة.

وتحشد وزارة الطاقة قدراتها لتحقيق نمو في الصادرات، من خلال توسعة مبيعاتها للأسواق الناشئة والدولة الغنية بالموارد، بجانب التوسع في بناء محطات طاقة نووية في الخارج، عبر الفوز بعقود مشاريع جديدة.

وتعد مشاريع بناء محطات طاقة نووية أحد أهم القطاعات التي تستهدفها كوريا، إذ تعمل الحكومة على المشاركة في مشاريع بناء مفاعلات نووية في كل من بولندا والتشيك، كما أنها تسعى إلى وضع استراتيجيات للانضمام إلى مشاريع في الفلبين وبريطانيا ودول أخرى.

إمدادات نفط روسية - مكسيكية لتخفيف أزمة وقود خطيرة في كوبا

الاقتصادية

مع وصول إمدادات نفط أخيرا من المكسيك وروسيا والتقارب التجاري بين فنزويلا والولايات المتحدة، قد تنجح كوبا في التخفيف من حدة أزمة الوقود الخطيرة التي تعانيها.

وتشهد الجزيرة الشيوعية منذ نهاية آذار (مارس) صفوفا طويلة من السيارات أمام محطات البنزين، وفقا لـ»الفرنسية».

فلم تعد كوبا الخاضعة لحظر أمريكي منذ 1962 تنتج سوى ثلث استهلاكها اليومي من الوقود وهي تواجه أسوأ أزمة اقتصادية منذ ثلاثة عقود مع انقطاع متكرر في الكهرباء والمواد الغذائية.

غير أنها تلقت أخيرا إمدادات من النفط قد تخفف قليلا من شدة وضعها. وأورد موقع «فيسل فايندر» لتعقب حركة السفن أن ناقلة النفط المكسيكية «بيعامينايريو» التي تقدر حمولتها بـ265 ألف برميل وصلت الثلاثاء إلى ميناء هافانا، ولاحظ البعض أنها كانت راسية الخميس في مصفاة نيكو لوبيز في العاصمة الكوبية.

وفي نهاية أيار (مايو)، وصلت ناقلة النفط الضخمة «ليمو» التي ترفع علم الكاميرون الآتية من روسيا، إلى ميناء ماتانزاس على مسافة نحو 100 كيلومتر إلى شرق هافانا ناقلة حمولة تقدر بـ800 ألف برميل. ورأى خورخي بينيون خبير سياسة الطاقة في جامعة تكساس الأمريكية أن عرض النفط قد «يعود إلى مستوى مقبول» في كوبا. ولفت إلى أنه مع طاقة تكرير تقدر بـ22 ألف برميل في اليوم في مصفاة هافانا، سيكون من الممكن تأمين إمدادات للعاصمة لفترة ثلاثة أسابيع.

وقال بينيون: إن هذه ثالث مرة منذ مطلع العام تصل سفينة «بيعامينايريو» إلى كوبا ناقلة إمدادات ترسلها حكومة الرئيس اليساري أندريس مانويل لوبيز أوبرادور.

ولفت أرتورو لوبيرز ليفي المحلل الكوبي الأستاذ في جامعة مدريد المستقلة إلى أن المكسيك الطامحة لأداء دور من الطراز الأول في المنطقة، تطالب برفع الحظر الأمريكي عن كوبا، مبقية في الوقت نفسه على الحوار مع الولايات المتحدة.

على صعيد آخر، تكثفت العلاقات بين هافانا وموسكو في الأشهر الأخيرة مع القيام بمشاريع طموحة في قطاعات عدة وتزايد زيارات كبار المسؤولين بين البلدين.

وقال بينيون «كوبا لا مال لديها، وأشك أن تدفع ثمن هذا النفط، أعتقد أن المكسيك بدل أن تدفع مبالغ مالية لقاء إرسال أطباء كوبيين، تقوم بذلك بواسطة النفط»، في وقت يعاني هذا البلد نقصا في الأطباء.

شهدت كوبا عام 2022 حريقا في مركزها الرئيس لتخزين الوقود في محافظة ماتانزاس، تزامن مع تراجع الإمدادات من فنزويلا، حليفها الرئيس في المنطقة.

وأوضح بينيون أن الجزيرة تنتج نحو 40 ألف برميل في اليوم لكنها بحاجة إلى 100 ألف برميل إضافي لتلبية طلبها، مشيرا إلى أن شركاءها يغطون قسما من الفارق مع بقاء عجز لا يقل عن 20 ألف برميل.

ولفت إلى أن المصافي الكوبية لا يمكنها تكرير النفط الفنزويلي الثقيل، ما أرغم هافانا في أيار (مايو) على إعادة بيع حمولة أتت من كراكاس.

وما يزيد هذه الإمدادات تعقيدا في نظر بينيون، أنه بات بإمكان شركة شيفرون الأمريكية العملاقة للطاقة «نقل 100 ألف برميل في اليوم من فنزويلا إلى الولايات المتحدة».

670,000 برميل تراجُع إنتاج «أوبك+» في شهر مايو

عكاظ

أظهر تقرير حديث انخفاض إنتاج مجموعة «أوبك بلس» من النفط الخام بمقدار 670 ألف برميل يومياً خلال شهر مايو الماضي؛ الذي يعد الشهر الأول ضمن الخفض الطوعي الذي أقرته البلدان الأعضاء، وفقاً لمسح «بلاتس» الذي تشرف عليه «إس آند بي جلوبال كومموديتي إنسايتس».

وسجلت الدول الأعضاء في منظمة «أوبك» انخفاضاً قدره 440 ألف برميل يومياً في إنتاجها الإجمالي؛ الذي بلغ 28.16 مليون برميل يومياً الشهر الماضي.

وانخفض إنتاج الدول غير الأعضاء في منظمة البلدان المصدرة للنفط بقيادة روسيا، بمقدار 230 ألف برميل يومياً إلى 13.17 مليون برميل يومياً.

وبدأ عدد من الدول الأعضاء في تحالف «أوبك بلس» خفضاً طوعياً في بداية مايو قدره 1.66 مليون برميل يومياً في محاولة لوقف انخفاض أسعار النفط.

وأشارت بيانات المسح إلى أن روسيا خفضت الإنتاج بمقدار 150 ألف برميل يومياً إلى 9.45 مليون برميل يومياً، وذلك أقل بمقدار 410 آلاف برميل يومياً من إنتاج فبراير البالغ 9.86 مليون برميل في اليوم.

كما أظهر المسح التزام السعودية الكامل بالخفض؛ الذي أعلنته بمقدار 500 ألف برميل يومياً في مايو، ليبلغ متوسط إنتاج البلاد 10 ملايين برميل يومياً.

العمل المناخي في زمن الوباء والحرب

د. محمود محيي الدين

الشرق الأوسط

خلال عام 2022، وجد العالم نفسه محاصراً بمجموعة متعددة من الأزمات: التضخم، وأزمات العملة، ونقص الطاقة، وضائقة الديون الشديدة، وأزمات الغذاء، والمخاوف من الركود العالمي الذي يلوح في الأفق. هذا الفائض من الأزمات - بالإضافة إلى تراجع الثقة بين الدول وداخلها - فاقم تقليص جهود التنمية التعاونية، بما في ذلك العمل المناخي، في الوقت الذي كانت فيه أزمة المناخ على أشدّها. ودقّت الفيضانات المدمّرة في باكستان، من بين العديد من الكوارث المناخية الأخرى في جميع أنحاء العالم، ناقوس الخطر بشأن الحاجة الملحّة إلى اتخاذ إجراءات عاجلة وقوية بشأن المناخ.

لا يمكن أن يتحقق العمل المناخي الملائم إلا في ظل وجود تمويلٍ كافٍ وعادل. بين عامي 2011 و2020، بلغ متوسط التمويل السنوي للمناخ نحو 650 مليار دولار، وهو ما يمثّل عُشر الاحتياجات السنوية لتمويل المناخ العالمي، كما أبرزته خطة شرم الشيخ التنفيذية (SHIP)، ونحو ثلثي تريليون دولار من احتياجات التمويل الخارجي للبلدان النامية سنوياً حتى سنة 2030 (ما عدا الصين). ولكن، مع معاناة المجتمع الدولي من تعدد الأزمات وتداعياتها، كان هناك خطر حقيقي من أن يتم دفع العمل المناخي إلى أسفل جدول الأعمال العالمي.

العالم يمرّ بـ«حالة اقتصادية طارئة» منذ نحو ثلاث سنوات، ومن المرجّح أن يظل على هذا الوضع لبضع سنوات أخرى، لا بل إنّ تعدد الأزمات بات هو المعيار الجديد، الذي يضطرنا إلى أن نبني حوله عالماً أكثر مرونة وأفضل جهوزية واستعداداً لامتصاص الصدمات. في بداية عام 2020، كانت جائحة «كوفيد19-» بمثابة بداية لسلسلة من الاضطرابات، متسببة بضربة حادة جمّدت الاقتصاد العالمي بأكمله في غضون أيام.

بهدف إنعاش النشاط الاقتصادي، خفضت معظم البلدان أسعار الفائدة وصرفت الحوافز المالية في محاولة

لمواجهة عمليات الإغلاق. وقد اتّبعت الدول العربية نهجاً متوازناً نسبياً، على غرار الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية الأخرى، باستخدام تدابير وقائية لوقف انتشار الوباء، مع تقليل التأثير على النشاط الاقتصادي. ومع ذلك، ومع توقف تدفقات الإيرادات الرئيسية المتعددة - وهي النفط والسياحة - تُرِكت الاقتصادات العربية في وضع ضعيف نسبياً بعد موجات متعددة من الوباء.

ومع بدء رحلة التعافي، اندلع الصراع الروسي - الأوكراني، مشكّلاً نقطة تحوُّل للعديد من اقتصادات المنطقة، وبالتحديد تلك التي لديها فواتير كبيرة للطاقة واستيراد الحبوب. ومع ارتفاع أسعار جميع السلع الأساسية بشكل كبير، ودخول سلسلة التوريد العالمية عنق الزجاجة، واجه الاقتصاد العالمي موجة من التضخم أدّت إلى تحوّل مفاجئ في السياسات التوسعية التي تم تبنيها في ذروة الوباء. ونتيجة لذلك، واجهت العديد من البلدان في المنطقة، كما هي الحال مع الدول النامية الأخرى، أعباء ديون شديدة وأزمات عملة وأسعار متزايدة، مما أدى إلى استجابات اقتصادية طارئة وتدابير تقشُّف وتشدد مالي.

ركّزت سلسلة الإجراءات وردود الفعل السياسية اعتباراً من عام 2020 على المهمة الملحّة المتمثّلة في إدارة تداعيات الوباء، ثم الحرب. وهذا يعني أن العمل العالمي للتصدي لتغيُّر المناخ تم تهميشه في أحسن الأحوال، وفي أسوأ الأحوال تم تجاهله؛ إذ اختار عدد من البلدان العودة إلى الوقود الأحفوري الملوِّث للغاية، مثل الفحم، للتكيُّف مع أزمة الطاقة. وبناءً على ذلك، احتاج مؤتمر شرم الشيخ لتغيُّر المناخ (كوب 27) إلى إعادة وضع المناخ على رأس جدول الأعمال العالمي.

بهدف اتباع نهج أكثر توازناً لمعالجة الآثار السلبية لتغيُّر المناخ، تناول مؤتمر الأطراف السابع والعشرون التخفيف باعتباره أولوية فورية لتحقيق هدف 1.5 درجة لاتفاق باريس، مع الاعتراف بأن الضرر الذي حدث بالفعل يتطلّب جهود تكيُّف قوية، بالإضافة إلى مواجهة الخسائر والأضرار التي ستشتدّ مع تفاقم الأزمة. لتحقيق هذه الطموحات، أثار مؤتمر شرم الشيخ بشكل ملحوظ الطموح بشأن التمويل المناخي العادل، ووضع أهدافاً أكثر واقعية في ضوء النتائج المثيرة للقلق من التقارير الدولية، بما في ذلك الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغيُّر المناخ (IPCC)، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (يونيب)، والتي تُظهِر نقصاً كبيراً في الأموال.

فـي الوقـت الـذي يصـارع فيه عالمنا سلسـلة طويلة من المخاطـر المتتاليـة والتحديات المتداخلـة، بما في ذلك التوترات الجيوسياسـية الخطيرة والاسـتقطاب وأزمات الطاقة والغذاء المقلقة والتعافي غير المتكافئ بعد الوباء، مثّل «كوب 27» لحظة فاصلة للعمل المناخي متعدد الأطراف، الذي ركّز على تنفيذ الالتزامات والتعهدات المناخية. وسينظر الكثيرون إلى صندوق الخسائر والأضرار على أنه أعظم ما توصّلت إليه نتائج شرم الشيخ، وهو كذلك بلا شك، إلا أن المؤتمر نجح أيضاً في إحراز تقدّم في الركائز الثلاث الأخرى لاتفاق باريس: التكيُّف والتمويل والخسارة والأضرار، مع إعادة أهداف التنمية المستدامة (SDGs) إلى دائرة الضوء كإطار توجيهي لا غنى عنه لتنفيذ أهداف العمل المناخي.

تضمّنت نتائج «كوب 27» أيضاً دعوات لمزيد من العدالة المناخية. وهذا يعني أن البلدان التي تساهم بأقل قدر في تغيُّر المناخ، والتي تعاني من معظم وطأة آثاره السلبية، يجب أن تحظى بالمعاملة العادلة التي تستحقها من خلال انتقال حقيقي وعادل ووسائل تنفيذ كافية ومُتاحة. كما تم تحديد مسارات جديدة للتعاون في ما يتعلّق بمستقبل الطاقة، والانتقال العادل، والتمويل المبتكر، والأمن الغذائي والمائي، وتعزيز الدعم للمجتمعات الضعيفة.

عَمِل «كوب 27» على زيادة التدفقات المالية الحالية، مع فتح طرق جديدة للتمويل المناخي. فقد دعا إلى إصلاح الهيكل المالي العالمي بطريقة تعيد تصوُّر وتجديد النموذج التشغيلي للمؤسسات المالية الدولية، ولا سيما بنوك التنمية المتعددة الأطراف. كما لوحظ أن الديون الميسّرة طويلة الأجل عنصر حيوي لتسريع تمويل المناخ، لا سيما بين البلدان ذات الدخل المتوسط التي تحتاج إلى المزيد من الموارد المالية ولكنها غير قادرة على تحمُّل المزيد من الديون بأسعار السوق.

ولأول مرة في مؤتمر الأطراف، تمّ تقديم مجموعة عالمية من المشاريع القابلة للتنفيذ والتمويل والاستثمار للأسواق الناشئة والاقتصادات النامية، والتي تغطي جميع مجالات التكيُّف والتخفيف. وتم اشتقاق هذه المشاريع العالمية من سلسلة من منتديات التمويل الإقليمية التي استضافتها بشكل مشترك رئاسة «كوب 27»، واللجان الاقتصادية الإقليمية التابعة للأمم المتحدة، وروّاد المناخ. عبر هذه المنتديات، تم تقديم أكثر من مائة مشروع، تتطلّب تمويلاً يقارب 120 مليار دولار، جرى اختيارها من قائمة تضم أكثر من 450 مشروعاً.

قبل الدورة السابعة والعشرين لمؤتمر الأطراف، أطلقت الحكومة المصرية مبادرة غير مسبوقة لتعبئة العمل المناخي على المستوى المحلي، وقدّمت مثالاً يمكن تكراره إقليمياً ودولياً في مؤتمرات الأطراف المستقبلية كل عام. تعالِج المبادرة احتياجات المواطنين العاديين في المجتمعات المحلية، من خلال بناء خريطة استثمارية لجميع المناطق في مصر، في نهج محلّي من القاعدة إلى القمة. ويكون اختيار أكثر المشاريع اخضراراً وذكاءً من خلال مسابقة وطنية في ست فئات تؤثّر على مختلف الفئات الاقتصادية والاجتماعية. وقد تمّ بالفعل اختيار 18 مشروعاً فائزاً في مختلف القطاعات والمحافظات.

على الصعيد العالمي، هناك سبب للتفاؤل الحذِر يبرره تعادل الاستثمارات في الطاقة منخفضة الكربون مع الاستثمارات في دعم الوقود الأحفوري بقيمة تريليون دولار في عام 2022. ومع ذلك، فإن التحدي الحاسم الآن سيكون في كيفية الانتقال من 650 مليار دولار قيمة التمويل السنوي للمناخ، إلى عشرة أضعاف هذا المبلغ، من دون أعباء ديون إضافية. وهذا يستلزم نشر آليات مالية مبتكرة جديدة، مثل مقايضة الديون، التي تكتسب زخماً وشعبية على وجه التحديد بين الدول الجزرية الصغيرة النامية.

يعدّ تطوير أسواق الكربون وأدوات تسعير الكربون أمراً ضرورياً أيضاً لاستيعاب التلوُّث في حسابات التكلفة. وتعدّ الاستفادة من القطاع الخاص كلاعب رئيسي في تمويل المناخ وسيلة أخرى لتعبئة الموارد، لا سيما من خلال التحالفات العالمية مثل تحالف «غلاسكو» المالي من أجل صفر انبعاثات (GFANZ)، وتحالف مالكي الأصول الصفرية (NZAOA). كما يجب أيضاً أن تصبح الاستثمارات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات (ESG) هي المعيار للقطاع الخاص، ويجب أن تخضع لمعايير صارمة للمساءلة لتجنُّب الغسل الأخضر.

مع اقتراب «كوب 28» في دبي بعد قمة شرم الشيخ، وبناءً على نتائجها، فإن الدول العربية لديها فرصة لإظهار قدرتها على تقديم قيمة اقتصادية مضافة ونمو يتجاوز الوقود الأحفوري بطريقة أكثر عدلاً وإنصافاً، بما يحفّز التنمية المستدامة في جميع أنحاء المنطقة. ولطالما يُشار إلى المنطقة العربية باستمرار باعتبارها الأكثر قدرة على تأمين الطاقة المتجددة، من الطاقة الشمسية إلى طاقة الرياح والهيدروجين الأخضر؛ إذ إنها تمتلك جميع الأدوات اللازمة، بما في ذلك ثروة بشرية يغلب عليها عنصر الشباب، لقيادة الطريق في تحوّل الطاقة، إذا ما أحسنت الاستثمار في رأس المال البشري والقضاء على الفقر.

* يستند المقال إلى الفصل الذي كتبه الدكتور محمود محيي الدين في تقرير «أفد» عن أثر الوباء والحرب على البيئة العربية.

1.4 مليار ريال تكلفة 3 مشاريع للكهرباء

الوطن

نفذت الشركة السعودية للكهرباء 3 مشروعات إستراتيجية لتعزيز ربط وموثوقية الشبكة الكهربائية، بطول 774.5 كيلو متر ًا.

وأشارت الشركة في بيان لها إلى أن هذه المشروعات التي تمت تحت إشراف وزارة الطاقة، وبتوجيهات ومتابعة وزير الطاقة، الأمير عبدالعزيز بن سلمان بن عبدالعزيز، تشمل محافظة رفحاء، ومحافظة الوجه، ومنطقة نجران، وأن قيمتها الإجمالية تجاوزت مليار ًا و400 مليون ريال.

وأوضحت السعودية للكهرباء أن المشروع الأول من هذه المشروعات تضمن ربط محافظة رفحاء، بالشبكة العامة للكهرباء في القطاع الشرقي، حيث اشتمل هذا المشروع على إنشاء خط هوائي بجهد 380 كيلوفولت، وبقدرة تبلغ 1650 كيلوفولت أمبير، وبطول يصل إلى 328 كيلومتر ًا، يربط بين القصيمة ورفحاء، مع ربط المشروع بمحطة تحويل رفحاء الرئيسة.

فيما تضمن المشروع الثاني ربط محطة توليد ضباء الخضراء مع محافظة الوجه بخط هوائي بجهد 380 كيلوفولت، وبقدرة تبلغ 1650 كيلوفولت أمبير، وبطول يصل إلى 210 كيلومترات، وسيحقق هذا المشروع الاستفادة المثلى من التوليد الاقتصادي بمحطة توليد ضباء الخضراء، كما أنه يُعدّ أحد خطوط الربط الإستراتيجية لشبكة الشمال الغربي بشبكة المنطقة الغربية.

أما المشروع الثالث الإستراتيجي فيتمثل في إنشاء خط لربط منطقة نجران مع محطة الفرعاء في منطقة عسير، من خلال إنشاء خط هوائي بجهد 380 كيلوفولت، وبقدرة تبلغ 1650 كيلوفولت أمبير، وبطول يصل إلى 236.5 كيلومتر ًا، حيث سيوفر هذا المشروع مصدر تغذية إضافيًا لزيادة موثوقية الشبكة الكهربائية في منطقتي عسير ونجران.

وأشارت السعودية للكهرباء إلى أن هذه المشروعات الثلاثة تُعد من المشروعات الإستراتيجية التي تمكنت شركة كهرباء السعودية لتطوير المشروعات؛ إحدى شركات السعودية للكهرباء، من تنفيذها في وقت قياسي، موضحةً أنها ستحقق فوائد عديدة من أهمها؛ ضمان موثوقية واستمرارية الخدمة الكهربائية المقدمة للمشتركين، والحفاظ على استمرار التيار الكهربائي في الشبكة، وتحقيق الاستفادة القصوى من قدرات وحدات توليد الطاقة الكهربائية، وبيّنت، أن هذه المشروعات ستسهم في تخفيض استهلاك الوقود السائل، وتقليل الانبعاثات الكربونية.

يشار إلى أن السعودية للكهرباء تمتلك شبكة من خطوط النقل الكهربائي ذات الجهد العالي والفائق، يقارب إجمالي أطوالها 93 ألف كيلومتر دائري.

أميركا تعتزم شراء 3 ملايين برميل نفط لتعزيز الاحتياطي الاستراتيجي

اقتصاد الشرق

تخطط الولايات المتحدة لشراء 3 ملايين برميل إضافية من النفط الخام لتعزيز الاحتياطي البترولي الاستراتيجي، بحسب ما أعلنت وزارة الطاقة الأميركية أمس الجمعة.

وفقاً لبيان الوزارة؛ فقد دفع طلب سابق لشراء حوالي 3 ملايين برميل إلى منح عقود لخمس شركات، وذلك بمتوسط سعر يبلغ حوالي 73 دولاراً للبرميل.

تأتي هذه الخطوة في إطار مساعي الوزارة لتجديد احتياطي الطوارئ بعد أن أطلقت أكثر من 200 مليون برميل في العام الماضي، وذلك بشكل جزئي للحدّ من ارتفاع أسعار الطاقة.

قالت الوزارة إنّها سوف تستقبل العطاءات لطلب جديد من النفط الخام عالي الكبريت حتى 20 يونيو، على أن تمنح العقود بحلول 30 يونيو للتسليم في سبتمبر.

فيما يلي قائمة بالشركات التي مُنحت عقود التوريد في العطاء السابق، حيث اشترت وزارة الطاقة الكمية الكاملة بمتوسط سعر بلغ 73.39 دولار للبرميل، والكمية أدناه مخصصة للتسليم في أغسطس:

الشركة	حجم الإنتاج (بالبرميل)
"إيه تي إم آي" التابعة لـ"توتال إنرجيز"	1,000,000
إكسون موبيل	900,000
غنفور	600,000
ماكواري	300,000
"سونوكو" التابعة لـ"إنرجي ترانسفير"	300,000
الإجمالي	3,100,000

«غولدمان»: تخفيضات «أوبك» قد تدفع النفط إلى نطاق 90 دولاراً

اقتصاد الشرق

قال جيفري كوري، الرئيس العالمي لأبحاث السلع في «غولدمان ساكس»، إنّ أحدث خفض لإنتاج أوبك سيؤدي إلى انخفاض مخزونات النفط، مما يتسبب بدوره في دفع الأسعار إلى نطاق 90 دولاراً.

أضاف في مقابلة مع «تلفزيون بلومبرغ»: «ستشهدون انخفاضاً كبيراً في المخزون بسبب تخفيضات إنتاج «أوبك»، لا سيما في الربعين الثالث والرابع، وهذا سيدفعنا إلى أدنى مستوى في بداية نطاق 90 دولاراً».

خفض إضافي

ما تزال أسعار النفط ضعيفة منذ تعهد السعودية بزيادة خفض إنتاجها، مع إلقاء ضعف الطلب والمخاوف المستمرة بشأن النمو الاقتصادي بظلالهما على آفاق الأسعار. تظهر بيانات جمعتها «بلومبرغ» من بورصات النفط ولجنة تداول السلع الآجلة أنّ مديري الأموال يتبنون حالياً أكثر نظرة تشاؤمية لجميع عقود النفط الرئيسية منذ أكثر من عقد من الزمان.

قال كوري إنّ أسعار الفائدة المرتفعة تجعل تخزين النفط مكلفاً للغاية، ومن غير المرجح ألا يعود اهتمام المستثمرين إلى أن تبدأ المخزونات في الانخفاض. تبلغ الكلفة الصافية للاحتفاظ بالمخزونات المادية نحو 13-15٪ حالياً.

«أوبك+».. تحالف صنعته الأزمات لضبط إيقاع سوق النفط

سالي إسماعيل

اقتصاد الشرق

تعددت الأزمات التي مر بها سوق النفط على مدار العقد الماضي، فما بين تعثر منتجين أحياناً ووفرة المعروض في أحيان أخرى، ظهرت الحاجة لكيان قادر على ضبط إيقاع السوق من خلال تحقيق التوازن بين العرض والطلب.

ففي أواخر عام 2016، تسببت ظروف السوق -عندما تهاوت أسعار النفط بشكل حاد- في ظهور ما يعرف بـ«إعلان التعاون»، والذي جمع أعضاء منظمة الدول المصدرة للبترول «أوبك» و10 دول منتجة للنفط من خارج المنظمة تشمل روسيا، بهدف المساعدة في إعادة التوازن إلى السوق وخفض مستويات المخزونات المتراكمة عبر خفض الإنتاج بهدف تحقيق استقرار دائم لصالح منتجي ومستهلكي الخام.

هكذا نشأ تحالف «أوبك+» الذي يسيطر على نحو 40٪ من إنتاج النفط عالمياً، وتؤول قيادته إلى السعودية وروسيا، إذ تنتج كل منهما أكثر من 10 ملايين برميل يومياً، وتمتلك طاقة إنتاجية تزيد عن ذلك.

كان أخر قرار للتحالف في اجتماع يونيو 2023 هو تمديد اتفاق خفض إنتاج النفط حتى نهاية العام المقبل، كما أعلنت السعودية عن تقديم خفضٍ طوعي إضافي بمقدار 500 ألف برميل يومياً اعتباراً من أول يوليو ولمدة شهر قابل للتمديد.

وبحسب القرار الأخير يكون إجمالي الخفض الرسمي والطوعي الذي أقره التحالف منذ أكتوبر الماضي ويمتد لنهاية العام المقبل هو 3.616 مليون برميل يومياً، بخلاف الخفض الطوعي السعودي الذي يمتد على مدار شهر يوليو.

الدولة	مستهدف الإنتاج من يناير إلى ديسمبر 2024 (ألف برميل يومياً)	سقف الإنتاج الحالي حتى ديسمبر 2023 (ألف برميل يومياً)
السعودية	10478	10478
روسيا	9828	10478
العراق	4431	4431
الإمارات	3219	3019
الكويت	2676	2676
المكسيك	1753	1753
نيجيريا	1380	1742
كازاخستان	1628	1628
أنغولا	1280	1455
الجزائر	1007	1007
عُمان	841	841
أذربيجان	551	684
ماليزيا	401	567
الكونغو	276	310
البحرين	196	196
الغابون	177	177
جنوب السودان	124	124
غينيا الاستوائية	70	121
بروناي	83	97
السودان	64	72
المجموع	40463	41856

السطور التالية تلقي الضوء على مسار التحالف منذ التأسيس ودوره في توازن الأسواق خاصة وقت الأزمات.

دول التحالف

التحالف يضم الدول الأعضاء الحاليين في منظمة «أوبك» والتي تحتفظ دولها بأكثر من 80٪ من احتياطيات النفط المؤكدة عالمياً؛ وهم: السعودية والإمارات والكويت والعراق وإيران والجزائر وأنغولا وليبيا ونيجيريا والكونغو وغينيا الاستوائية والغابون وفنزويلا.

وكذلك يضم «أوبك+» منتجي الخام من خارج أوبك؛ هم: روسيا وأذربيجان وكازاخستان والبحرين وماليزيا والمكسيك وعمان وجنوب السودان والسودان وبروناي.

وهكذا يتكون «أوبك+» من 23 دولة مصدّرة للنفط، ويجتمع التحالف بشكل دوري لتحديد حجم النفط الذي سيضخه الأعضاء وبالتبعية حجم الخام الذي سيجرى بيعه للأسواق العالمية، بغرض تحقيق التوازن

في السوق.

كيف يؤثر «أوبك+» في أسواق النفط العالمية؟

بالنظر إلى الحصة السوقية الكبيرة التي يتمتع بها «أوبك+»، فإن القرارات التي تتخذها المجموعة تتحكم في ظروف العرض والتي غالباً ما يتم تحديدها وفقاً لمتغيرات الطلب، فكما هو الوضع الحالي يشهد الاقتصاد العالمي حالة من عدم اليقين في ظل سياسة التشديد النقدي التي تنتهجها البنوك المركزية الكبرى وهو ما يعيق معدلات النمو الاقتصادي وبالتالي يؤثر على طلب النفط.

كذلك تؤثر زيادة المعروض على الأسعار بالانخفاض وهو ما يضر بالمنتجين سواء دول التحالف أو غيرها حيث إن الأسعار المنخفضة تعني تراجع الاستثمارات في قطاع النفط وبالتالي تمهد لأزمة أكبر في المعروض مستقبلاً، لذا أكد التحالف أكثر من مرة على أهمية الاستمرار في الاستثمار بقطاع النفط لتلبية الطلب المستقبلي على النفط.

كيف كانت قرارات «أوبك+» منذ نشأة التحالف عام 2016؟

منذ نشأة تحالف أوبك+ أواخر عام 2016، جرى الإعلان عن تعديلات في إنتاج النفط في مسعى لتحقيق هدف واحد مشترك وهو توازن السوق، لكن أعقب جائحة كورونا تعديلاً طوعياً للإمدادات هو الأكبر حجماً والأطول من حيث المدة الزمنية في تاريخ أوبك وصناعة النفط.

30 نوفمبر 2016: قررت دول «أوبك» تنفيذ تعديل إنتاجي بالخفض قدره 1.2 مليون برميل يومياً يدخل حيز التنفيذ اعتباراً من 1 يناير 2017 لمدة 6 أشهر مع الإشارة لإمكانية تمديده 6 أشهر أخرى وفق حالة العرض والطلب بما في ذلك المخزونات العالمية.

10 ديسمبر 2016: جرى توقيع إعلان التعاون بين أوبك والمنتجين الحلفاء، وقررت الدول من خارج المنظمة تنفيذ خفضٍ قدره 558 ألف برميل يومياً بدايةً من عام 2017، ليصل الخفض المجمع لـ«أوبك+» لنحو 1.8 مليون برميل يومياً.

25 مايو 2017: أقرت دول «أوبك+» تمديد اتفاق خفض إنتاج النفط البالغ 1.8 مليون برميل يومياً لمدة 9 أشهر اعتباراً من 1 يوليو 2017، مقابل 6 أشهر مقترحة سابقاً.

1 ديسمبر 2017: تعديل اتفاق الخفض ليصبح ساري المفعول طوال العام التالي، أي من يناير حتى ديسمبر 2018، بعد أن كان مقرراً أن يمتد طوال الربع الأول فقط.

7 ديسمبر 2018: مع إشارات متزايدة على اختلال التوازن، قرر التحالف زيادة إنتاج النفط عبر تعديل اتفاق الخفض لدول «أوبك» ليصبح 0.8 مليون برميل يومياً مع تقليصه لدول «أوبك+» لنحو 0.4 مليون اعتباراً من يناير 2019 لمدة 6 أشهر، وأخذ هذا الخفض في الاعتبار شهر أكتوبر 2018 كخط أساس مرجعي لمستويات الإنتاج.

2 يوليو 2019: قررت المجموعة تمديد اتفاق خفض الإنتاج البالغ 1.2 مليون برميل يومياً لمدة 9 أشهر تبدأ في 1 يوليو 2019 وتنتهي 31 مارس 2020.

6 ديسمبر 2019: أقرت الدول المشاركة في «إعلان التعاون» تعديلاً إضافياً لخفض إنتاج النفط بنحو 500 ألف برميل يومياً عن المستويات المتفق عليها سابقا والبالغة 1.2 مليون وكان ساري المفعول بدايةً من 1 يناير 2020.

ويعني ذلك أن التحالف حينذاك أقر خفضاً في الإنتاج النفطي قدره 1.7 مليون برميل يومياً، فضلاً عن مواصلة العديد من الدول المشاركة وخاصة السعودية تخفيضات طوعية إضافية ليصبح إجمالي خفض الإنتاج 2.1 مليون.

5 مارس 2020: عقد التحالف اجتماعاً استثنائياً مع تفشي كورونا وتأثيرها السلبي على الاقتصاد العالمي وآفاق الطلب على النفط، أسفر عن تمديد اتفاق الخفض السابق لنهاية العام وتعديل إضافي قدره 1.5 مليون برميل يومياً حتى 30 يونيو 2020 بواقع مليون برميل يومياً من جانب دول «أوبك» و0.5 مليون من قبل المنتجين من خارج المنظمة.

مع ذلك، فشلت أكبر قوتين بالتحالف، السعودية وروسيا، في التوصل لاتفاق بشأن مستويات الإنتاج استجابة لأزمة كورونا، ما تسبب في اندلاع حرب أسعار النفط التي بدأت في مارس ودامت قرابة شهر قبل العودة لطاولة المفاوضات والتوصل لاتفاق تاريخي.

عودة بعد اختلاف

12 أبريل 2020: شاركت دول «أوبك+» في اجتماع استثنائي آخر جرى الاتفاق خلاله على خفض تاريخي لإنتاج النفط قدره 9.7 مليون برميل يومياً يمتد من 1 مايو 2020 لفترة أولية مدتها شهرين، قبل تعديله لتصبح وتيرة الخفض 7.7 مليون من 1 يوليو 2020 حتى 31 ديسمبر من العام ذاته، على أن يتبعه تعديلاً

لنحو 5.8 مليون لمدة 16 شهراً من يناير 2021 حتى نهاية أبريل 2022.
يشار إلى أن خط الأساس لحساب تعديلات الخفض التاريخي للإمدادات كان إنتاج النفط للدول في أكتوبر 2018، باستثناء السعودية وروسيا يكون خط الأساس 11 مليون برميل يومياً لكل منهما.

ورغم التوصل لاتفاق، لكن إخفاق التحالف في خفض الإنتاج بسرعة استجابة لصدمة الطلب التي خلفها الوباء، أدى لزيادة التقلبات وهبوط قوي في أسعار النفط ليسجل الخام الأميركي تداولات سالبة لأول مرة في جلسة 20 أبريل، كما تهاوى خام برنت لما دون 10 دولارات.

6 يونيو 2020: تمديد اتفاق خفض الإنتاج لنحو 9.7 مليون برميل يومياً حتى أغسطس 2020، وفي الوقت نفسه، جرى إعلان خفض طوعي من جانب السعودية بواقع مليون برميل يومياً ومن الإمارات 100 ألف والكويت 80 ألف وعُمان من 10 إلى 15 ألف خلال يونيو.
يذكر أنه خلال الفترة بين مايو ونوفمبر لعام 2020 خفض «أوبك+» الإمدادات العالمية بنحو 1.9 مليار برميل بما في ذلك التعديلات الطوعية، ما ساهم في إعادة توازن السوق.

3 ديسمبر 2020: إقرار زيادة في إنتاج النفط بواقع 0.5 مليون برميل يومياً من يناير 2021، ليصبح إجمالي الخفض 7.2 مليون برميل يومياً بدلاً من 7.7 مليون في السابق، وهو ما يأتي في سياق إعادة الإمدادات تدريجياً للسوق.
يناير 2021: أعلنت السعودية خفضاً طوعياً قدره مليون برميل يومياً يدخل حيز التنفيذ يوم 1 فبراير 2021 لمدة شهرين، لدعم استقرار السوق، وهو ما وصفته «أوبك» في بيان رسمي بأنه «يجسد ريادة المملكة ويوضح الحاجة لنهج مرن وقائي من جميع المشاركين في إعلان التعاون».
4 مارس 2021: وافق وزراء «أوبك+» على تمديد اتفاق الخفض لشهر أبريل، باستثناء روسيا وكازاخستان، حيث سمح لهما بزيادة الإنتاج بمقدار 130 ألفاً و20 ألف برميل يومياً على التوالي؛ بسبب أنماط الاستهلاك الموسمي.
1 أبريل 2021: أقر التحالف تعديل مستويات الإنتاج في أشهر مايو ويونيو ويوليو لعام 2021 بحيث لا تتجاوز زيادة الإمدادات 0.5 مليون برميل يومياً. ومن جانبها، قررت السعودية تمديد الخفض الطوعي حتى أبريل 2021، على أن تكون عودة الإمدادات تدريجية خلال الأشهر الثلاثة التالية.

18 يوليو 2021: تمديد اتفاق خفض الإنتاج حتى 31 ديسمبر 2022، وتعديل سياسة الزيادة لنحو 0.4 مليون برميل يومياً بداية من أغسطس 2021 حتى التخلص التدريجي من الـ5.8 مليون، كما تقرر خلال الاجتماع زيادة خط الأساس لإنتاج «أوبك+» ليصبح 45.48 مليون برميل يومياً بدلاً من 43.85 سابقاً، مع زيادة خط الأساس لإنتاج الإمارات إلى 3.5 مليون برميل يومياً، مما وضع نهاية لضجيج الخلافات مطلع الشهر ذاته والذي حال دون إبرام اتفاقٍ وتسبب في تأجيل انعقاد الاجتماع أكثر من مرة مع رغبة الإمارات تغيير خط الأساس. وكذلك أقر التحالف أيضاً رفع خط الأساس لكل من السعودية وروسيا لنحو 11.5 مليون برميل يومياً، مع زيادة خط الأساس للعراق والكويت بواقع 150 ألفاً لكل منهما، على أن تطبق خطوط الأساس الجديدة للإنتاج بداية من مايو 2022.

2 ديسمبر 2021: تثبيت قرار زيادة إنتاج النفط عند 0.4 مليون برميل يومياً خلال يناير 2022، في إجراء تكرر خلال في الأشهر الثلاثة التالية.

2 مارس 2022: أعاد التحالف التأكيد على خطته بشأن الزيادة التدريجية للإمدادات، في رفع للإمدادت وصفه البعض بأنه «متواضع» خاصة في ظل اضطرابات السوق وتجاوز سعر برميل الخام عتبة 110 دولارات جراء الغزو الروسي لأوكرانيا.

31 مارس 2022: تعديل زيادة النفط لتصبح 0.432 مليون برميل يومياً خلال مايو 2022، وهو القرار نفسه الذي جرى تطبيقه خلال يونيو.

2 يونيو 2022: رغم تكرار تعزيز الإنتاج بواقع 0.432 مليون برميل يومياً في يوليو، لكن التحالف أقر أيضاً تقديم الزيادة البالغة 0.432 مليون والمخططة لشهر سبتمبر 2022 وتوزيعها بالتساوي على شهري يوليو وأغسطس، ما يعني عودة 0.648 مليون برميل يومياً من إمدادات النفط في يوليو يليها استعادة 0.648 مليون من الخام خلال أغسطس.

3 أغسطس 2022: أقر تحالف «أوبك+» زيادة في إنتاج النفط بواقع 0.1 مليون برميل يومياً لشهر سبتمبر 2022.

5 سبتمبر 2022: العودة لمستوى إنتاج أغسطس خلال أكتوبر 2022، أي خفض الإمدادات بنحو 0.1 مليون برميل يومياً.

5 أكتوبر 2022: تمديد «إعلان التعاون» حتى 31 ديسمبر 2023، مع إعلان خفض إنتاج النفط بمقدار مليوني برميل يومياً مقارنة بمستويات أغسطس 2022، وذلك اعتباراً من نوفمبر التالي.

1 فبراير 2023: تمديد اتفاق خفض الإنتاج حتى نهاية 2023.

مارس 2023: روسيا قررت خفض إنتاجها بشكل فردي بنحو 500 ألف برميل يومياً.

3 أبريل 2023: 8 دول في التحالف تفاجئ الأسواق بخفض طوعي اعتباراً من مايو بواقع 1.16 مليون برميل يومياً وحتى نهاية العام، إضافة لتمديد روسيا خفضها البالغ 0.5 مليون لنهاية 2023، ما جاء وسط تساؤلات ما إذا كان الخفض يمثل إجراءً استباقياً لدعم استقرار السوق أم أنه بسبب تداعيات أزمة المصارف في الغرب.

4 يونيو 2023: «أوبك+» يتفق على تمديد اتفاق خفض إنتاج النفط من ديسمبر 2023 حتى نهاية 2024.

خبير سعودي: مشروعات الوقود الحيوي في الشرق الأوسط لم تتجاوز التخطيط

داليا الهمشري

الطاقة

ما يزال انتشار الوقود الحيوي في الشرق الأوسط بمثابة مصدر للطاقة المتجددة يواجه عددًا من العقبات والتحديات، أبرزها الافتقار إلى اللوائح والتشريعات والقصور في استعمال التقنيات المُتطورة، ونقص البنية التحتية المطلوبة لنقل الطاقة وتوزيعها، وفقًا للتقرير الصادر عن وكالة الطاقة الدولية العام الماضي (2022).

وكشفت بيانات صادرة عن مؤسسة «بلوغينغ هاب»، ومقرّها الهند، في سبتمبر/أيلول 2022 «أن منطقة الشرق الأوسط تولّد نحو 200 مليون طن من النفايات الصلبة سنويًا» موضحة أن 50٪ من هذه النفايات عضوي، غالبيته ينتهي في مقالب القمامة والمكبات دون معالجة.

وأكّد خبير الطاقة الرئيس التنفيذي لمجموعة نور الطاقات العالمية محمد الغزال -خلال تصريحات خاصة إلى منصة الطاقة المتخصصة- أن مشروعات الوقود الحيوي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ما تزال «بِكرًا»، لافتًا إلى أن الإنتاج الزراعي يحظى بالاهتمام الأكبر.

مشروعات طموحة

أشار الغزال إلى أن هناك مشروعات طموحة في قطاع الوقود الحيوي في الشرق الأوسط، ولكنها ما تزال في طور التخطيط أو الإنشاء.

وأوضح أن نمو قطاع الوقود الحيوي في الشرق الأوسط والمنطقة العربية يحتاج إلى توافر مقومات بكميات كافية تجاريًا، مُرجعًا نجاح البرازيل في تجربة الوقود الحيوي إلى ضخامة إنتاج الذرة وقصب السكر.

ويُعدّ الوقود الحيوي المُستمد من المخلّفات النباتية والحيوانية من مصادر "الطاقة المتجددة" التي تُستعمَل في تطبيقات النقل والتدفئة وتوليد الكهرباء، ومن أبرز الأمثلة على الوقود الحيوي إنتاج الإيثانول من "النباتات" السليلوزية مثل قصب السكر والذرة.

وينتج غاز الميثان عن طريق التخمر البكتيري لفضلات الحيوانات -أساسًا- في عملية خالية من الأكسجين، تسمى الهضم اللاهوائي.

ولفت الغزال إلى أن ما يميز الوقود الحيوي عن النفط أو الفحم -رغم أن جميعها من بقايا نباتية وحيوانية- كون النفط يحتاج إلى ملايين السنين ليتجدد؛ لذلك يُعدّ مصدرًا غير متجدد للطاقة، بينما يتطلب الوقود الحيوي عشرات او مئات السنين فقط ليتجدد؛ فيُعدّ لذلك مصدرًا متجددًا للطاقة.

الدول الرئيسة

سلّط خبير الطاقة السعودي الضوء على أهم الدول الرئيسة بإنتاج الوقود الحيوي في الشرق الأوسط، لافتًا إلى أن مصر واليمن والعراق وسوريا والأردن في مقدّمتها.

وأوضح الغزال أن طاقة الكتلة الحيوية قد استُعمِلَت على نطاق واسع في المناطق الريفية لأغراض توليد الطاقة على المستوى المحلي في منطقة الشرق الأوسط، وخاصة في مصر واليمن والأردن.

وأرجع ذلك إلى أن إمكانات طاقة الكتلة الحيوية تسهم أساسًا في استغلال النفايات الصلبة والمخلّفات الزراعية والنفايات الصناعية.

وأفاد الغزال أن التقديرات تشير إلى أن إمكانات توليد الكهرباء من الوقود الحيوي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تبلغ نحو 400 تيراواط ساعة سنويًا.

وأكد أن النفايات الصلبة البلدية تمثّل أفضل مصدر للكتلة الحيوية في دول الشرق الأوسط.

ويُقدَّر إجمالي كمية النفايات الحضرية المُنتجة في دول الشرق الأوسط بأكثر من 150 مليون طن سنويًا.

تطوير طاقة الكتلة الحيوية

قال خبير الطاقة السعودي الرئيس التنفيذي لمجموعة نور الطاقات العالمية -خلال تصريحاته إلى منصة الطاقة المتخصصة-، إن صناعة تجهيز الأغذية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تُنتج عدداً كبيراً من المخلّفات العضوية والمنتجات الثانوية التي يمكن استعمالها بصفة مصادر طاقة الكتلة الحيوية.

وشهدت العقود الأخيرة ازدهاراً كبيراً في صناعة تجهيز الأغذية والمشروبات بشكل ملحوظ في البلدان الرئيسة في المنطقة، إذ أدى الإنتاج الزراعي المتزايد منذ أوائل التسعينيات إلى زيادة تعليب الفاكهة والخضروات والعصائر والمشروبات ومعالجة الزيوت في بلدان مثل مصر وسوريا ولبنان والمملكة العربية السعودية.

ولفت الغزال إلى أن قطاع الثروة الحيوانية في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ولا سيما الأغنام والماعز والإبل، يؤدّي دوراً مهماً في الاقتصاد الوطني للبلدان المعنية، كما شهدت المنطقة نمواً سريعاً للغاية في قطاع الدواجن، ومن ثم يمكن تسخير إمكانات الغاز الحيوي من روث الحيوانات على نطاق صغير ومجتمعي.

وأكد الغزال أن منطقة الشرق الأوسط مهيّأة بشكل جيد لتطوير طاقة الكتلة الحيوية، في ظل ما تتمتع به من إمكانات هائلة على صورة نفايات صلبة محلية، ومخلّفات المحاصيل، ونفايات الصناعات الزراعية.

وأوضح أن تقنيات الكتلة الحيوية المتقدمة يمكن أن تسهم في التخلص الآمن من النفايات الصلبة والسائلة، كما يمكن الاستفادة منها في توليد الحرارة والطاقة والوقود، مع ضمان خفض الآثار البيئية الضارة الناجمة عن مجموعة واسعة من النفايات.

التجارب العالمية

أكد خبير الطاقة السعودي -خلال تصريحاته إلى منصة الطاقة المتخصصة- أن الاعتماد العالمي لتقنيات الغاز الحيوي يُعدّ فرصة متعددة الأوجه لإنتاج طاقة نظيفة ومتجددة مع حل المشكلات العالمية المتعلقة بالتنمية والصحة العامة والنمو الاقتصادي.

وأفاد أن أكبر مصنع للهضم اللاهوائي في العالم يوجد بمدينة بنكون في ألمانيا على مساحة 15 هكتار

بقدرة إنتاجية تبلغ 20 ميغاواط، ويعتمد على جمع السماد الحيواني، وتخميره بالبكتيريا في غياب الأكسجين.

كما سلّط الضوء على أن الولايات المتحدة تُعدّ أكبر مُنتج للإيثانول في العالم، لافتًا إلى أنها أنتجت أكثر من 15 مليار غالون في عام 2021.

وقال، إن الولايات المتحدة والبرازيل تُنتجان معًا نحو 82٪ من الإيثانول في العالم، وتُنتَج الغالبية العظمى من الإيثانول الأميركي من الذرة، بينما تستعمل البرازيل قصب السكر أساسًا.

وأشار الغزال إلى أن إنتاج نباتات سيليزية بكميات أكبر وتخميرها لإنتاج الإثيلين يمثّل خطوة أولى بتطور الطاقة الحيوية في المنطقة مثل إنتاج قصب السكر في مصر.

التقنيات المتاحة

أشار خبير الطاقة السعودي محمد الغزال إلى وجود عدّة أنواع من تقنيات التحويل المتاحة حاليًا، والتي قد ينتج عنها طاقة محددة ومنتجات متجددة محتملة، ومنها التحويل الحراري، وهو استعمال الحرارة، مع وجود الأكسجين أو دونه، لتحويل الكتلة الحيوية إلى أشكال أخرى من الطاقة والمنتجات، وتشمل هذه التقنية الاحتراق المباشر، والانحلال الحراري، والعسر الحراري.

وتعتمد تقنية الاحتراق على حرق الكتلة الحيوية في وجود الأكسجين، وتُستعمَل الحرارة المُهدرة في الماء الساخن أو مع غلاية تسخين النفايات في تشغيل التوربينات البخارية لإنتاج الكهرباء.

ويمكن -أيضًا- استعمال الكتلة الحيوية في تشغيل محطات الطاقة الحالية التي تعمل بالوقود الأحفوري.

بينما يقوم الانحلال الحراري على تحويل المواد الأولية للكتلة الحيوية تحت درجة حرارة مضبوطة وغياب الأكسجين إلى غاز وزيت وفحم حيوي للاستعمال في تشغيل المولد، كما يمكن لبعض التقنيات أن تصنع الديزل والمواد الكيميائية من الغازات.

وتشبه تقنية التفحيم أو العسر الحراري تقنية الانحلال الحراري، ولكنها تعمل تحت درجة حرارة أقلّ، ويكون المنتج النهائي عبارة عن وقود صلب كثيف الطاقة يشار إليه -غالبًا- باسم «الفحم الحيوي».

بينما يُشار -عادة- إلى التحويل الكيميائي الحراري «بالتغويز»، وتستعمل هذه التقنية درجات حرارة عالية لإجراء احتراق جزئي متحكم به لتكوين غاز وفحم منتِج متبوعًا بالاختزال الكيميائي.

ومن الاستعمالات الرئيسة للكتلة الحيوية استعمال المخلّفات الزراعية باستعمال توربينات الغاز، بينما تشمل الاستعمالات المتقدمة إنتاج الديزل ووقود الطائرات والكيماويات.

بينما يتضمن التحويل الكيميائي الحيوي استعمال الإنزيمات والبكتيريا أو الميكروبات الأخرى لتفكيك الكتلة الحيوية إلى سوائل ومواد أولية غازية، ويشمل الهضم اللاهوائي والتخمير.

ويمكن تحويل هذه المواد الأولية إلى طاقة ووقود للنقل ومواد كيميائية متجددة.

ويتضمن التحويل الكيميائي استعمال العوامل الكيميائية لتحويل الكتلة الحيوية إلى وقود سائل يُحوَّل في الغالب إلى الديزل الحيوي.

محلل: استعمال النفط في السعودية لتوليد الكهرباء قد يرفع أسعاره فوق 80 دولارًا

أحمد أيوب

الطاقة

من المحتمل أن يدفع الصيف القاسي المملكة العربية السعودية إلى إتاحة مزيد من النفط الخام لمحطات الكهرباء؛ حتى يكون بإمكانها الاستمرار في العمل؛ لمجابهة درجات الحرارة العالية جدًا، وهو ما يُعزز بدوره زيادة الطلب على النفط في المملكة، ومن ثم توجد مؤشرات على زيادة أسعار النفط خلال الأشهر المقبلة.

ومن المتوقع أن يرفع البلد الخليجي إمدادات محطات الكهرباء إلى 800 ألف برميل يوميًا خلال فصل الصيف، بحسب ما نشرته وكالة بلومبرغ، نقلًا عن أحد محللي النفط والغاز العالميين.

يأتي هذا بينما تمضي السعودية في قرارها الطوعي بخفض إنتاج النفط الخام، في محاولة لضبط الأسعار، ومواجهة المضاربين، بحسب ما طالعته منصة الطاقة المتخصصة.

الكهرباء في السعودية

قال محلل النفط والغاز العالمي لدى مجموعة ماكواري، فيكاس دويفيدي، إن استعمال السعودية للنفط الخام في توليد الكهرباء قد يرتفع إلى 800 ألف برميل يوميًا خلال موسم الصيف بوصفه وسيلةً لامتصاص الإمدادات الفائضة من السوق.

تجدر الإشارة إلى أن متوسط درجات الحرارة خلال الصيف في البلد الخليجي من الممكن أن يصل إلى 43 درجة مئوية.

وأوضح دويفيدي، في مقابلة: «هناك دلائل على أن المسئولين في المملكة قد يتيحون المزيد من النفط الخام لإنتاج الكهرباء مقارنة بالسنوات الماضية في إطار خطة إدارة الإمدادات العالمية».

وأضاف أن هذه الخطوة من المحتمل أن تعطي دفعة لأسعار النفط -التي انخفضت مؤخرًا إلى ما دون 70 دولارًا للبرميل- إذ من المتوقع أن يؤدي هذا التوجه إلى زيادة الأسعار إلى ما يقرب من 80 دولارًا للبرميل خلال الربع الثالث من العام الجاري.

وخلال العام الماضي 2022، ارتفع الطلب على النفط الخام في السعودية لتوليد الكهرباء إلى 671 ألف برميل يوميًا -بين يونيو/حزيران وأغسطس/آب، بزيادة ٪53 عن الأشهر الـ3 السابقة لها، وفقًا لبيانات مبادرة بيانات المنظمات المشتركة (جودي).

سوق النفط

هذه الخطوة من جانب السعودية قد تعزز وجهة النظر القائلة بإمكان زيادة الطلب على النفط خلال المرحلة المقبلة؛ ومن ثَم زيادة أسعاره.

وكانت منظمة الدول المصدّرة للنفط أوبك قد توقعت ارتفاع الطلب على النفط بنحو 2.33 مليون برميل يوميًا خلال العام الجاري (2023)، ليصل الإجمالي إلى 101.90 مليون برميل يوميًا، وفق تقرير المنظمة الشهري الصادر في 11 مايو/أيار الماضي.

وخلال الأسبوع الأول من شهر يونيو/حزيران الجاري، أعلنت المملكة رسميًا تمديد الخفض الطوعي لإنتاج النفط بمقدار 500 ألف برميل يوميًا حتى نهاية 2024.

وأعلنت 9 دول من أعضاء أوبك+، في 3 أبريل/نيسان 2023، خفضًا طوعيًا لإنتاج النفط بلغ حجمه الإجمالي نحو 1.66 مليون برميل يوميًا.

ويوضح الرسم البياني التالي -الذي أعدته منصة الطاقة المتخصصة- الدول الـ9 التي خفّضت الإنتاج طوعيًا، وحجم الإنتاج المُخفض:

وبحسب ما أعلنه البلد الخليجي، من المنتظر -خلال يوليو/تموز المقبل- زيادة الخفض الطوعي لإنتاج النفط السعودي إلى 1.5 مليون برميل يوميًا، تتمثل في 500 ألف برميل يوميًا هي مقدار الخفض المعلَن في أبريل/نيسان الماضي، بالإضافة إلى مليون برميل يوميًا لمدة شهر واحد، قابل للتمديد.

شكراً